

Distr.: General
29 September 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 27 أيلول/سبتمبر 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إن حالة السكان المدنيين الفلسطينيين في فلسطين المحتلة تزداد خطورة يوما بعد يوم، حيث تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، انتهاك حقوق الإنسان المكفولة لهم وانتهاك القانون الدولي.

فالشباب يُقتلون بدم بارد.

ويتعرض مئات الأطفال للاعتداءات والمعاملة الوحشية.

ويتعرض السجناء للتعذيب العنيف، ويفارقون الحياة بسبب الإهمال الطبي، ويخاطرون بحياتهم في الإضراب عن الطعام.

ويتفرق شمل الأسر وتعاني من إهانات وصدمات وأحزان لا نهاية لها.

ويجري الاستيلاء على المنازل وهدمها وتشريد المدنيين وتهجيرهم.

والملايين مُطوقون باحتلال استعماري غير قانوني وبحصار يعصف بحياة جيل آخر ومستقبله.

وفي الوقت الذي يكابد فيه العالم من أجل حل الأزمات المتعددة التي تداعت في هذه الحقبة، والتي تقوض صحة البلدان الكبيرة والصغيرة واقتصاداتها ومجتمعاتها واستقرارها في جميع أنحاء العالم، فإن الشعب الفلسطيني يتحمل عبئا إضافيا، إذ يُترك لبصارع هذه الأزمة المصنوعة بيد الإنسان والمستمرة منذ عقود والتي تحرمه من الشرط الأساسي لمواجهة أي شعب هذه التحديات وللمثابرة والازدهار: ألا وهو حقه في تقرير المصير.



الرجاء إعادة استعمال الورق



إننا نسأل حكومات وشعوب العالم التي تواجه تحديات هذه الأوقات وتهديداتها الوجودية، والتي تقاومت جميعها بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19): كيف يمكن لأي شعب أن يتغلب على الأزمات التي تواجه البشرية وهو محروم من الحق في الحرية والحق في تقرير مصيره والتحكم فيه؟

إنه أمر محال. فلا يمكن لأي شعب أن يزدهر وهو محروم من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، ولا يمكن أبدا تحقيق الاستقرار، ولا الحفاظ على أي ازدهار البتة. والمساعدات الاقتصادية، بما تحقّقه من هدوء وفتي مصطنع، لا يمكنها أن تخفي الحقيقة الكامنة وراء الرغبة الإنسانية الفطرية في الحرية والعدالة أو تحلّ محلها.

وتجاهل هذا الواقع، بالتعاضّي عنه بالكلام المعسول والشعارات، لن يجعله يزول. ومن ذروة النفاق أن يقف زعيم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ويقتبس من الكتب المقدسة لأغراض سياسية تنطوي على استخفاف بالعقول، مدعيا أنه مستنير وديمقراطي، وزاعما أنه يقدس حياة الإنسان، ومتنثرا بعبادة التفوق الأخلاقي، بينما يأمر في الوقت نفسه بقتل الشبان الفلسطينيين، واعتقال الأطفال الفلسطينيين، والعقاب الجماعي للفلسطينيين المحتجزين والأسرى، واستعمار الأرض الفلسطينية، وقمع الشعب الفلسطيني، والتمييز ضده وانتهاك كل حق من حقوق الإنسان المكفولة له. إن هذا الاستخفاف والنفاق لا يجب توجيه الأنظار إليهما ورفضهما فحسب، بل يجب المساءلة عنهما.

والمطلوب بشدة في حالة فلسطين هو المساءلة وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الجنائي، وهي المساءلة التي يجزئ غيابها إسرائيل بلا شك على إصدار أوامر لقواتها العسكرية بإساءة معاملة الفلسطينيين وإزهاق أرواحهم وسرقة واستعمار الأرض الفلسطينية دون تردد أو ندم أو خوف من العواقب.

دليل ذلك أنه في اليوم التالي لموجة القتل التي أزهدت فيها قوات الاحتلال الإسرائيلي أرواح خمسة شبان فلسطينيين في منازلهم وقراهم، وانت رئيس الوزراء الإسرائيلي الجرأة على أن يمثل أمام الجمعية العامة، غير مكثف بالتجاهل التام لكارثة الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين - الذي دعا المجتمع الدولي مرارا وتكرارا إلى إنهائه والتوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين برمتها، بل ليتباهى بكون إسرائيل مثالا يحتذى في الديمقراطية وضوءا هاديا للأمم.

إن الواقع البائس الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني، ومن ضمنه الأسر التي فُجعت في أحبائها اليوم وتوارثهم التراب، يتناقض تناقضا صارخا مع هذه الرواية الإسرائيلية الزائفة والمستخفة.

وبالأمس الموافق 26 أيلول/سبتمبر، أغارت قوات الاحتلال الإسرائيلية على قرية برقين، غرب جنين في الضفة الغربية المحتلة، وأطلقت الذخيرة الحية على السكان، مما أسفر عن استشهاد فلسطينيين وإصابة أربعة آخرين. وكان من بين الشهداء طفل يبلغ من العمر 16 سنة يسمى يوسف صبح، ورجل يبلغ من العمر 22 سنة يسمى أسامة ياسر صبح، والذي استشهد تاركا وراءه إلى جانب أسرته المدمرة خطيبة شابة، وقد دُمر مستقبلهما معاً بسبب هذا الاحتلال المنعدم الأخلاق واللاإنساني.

وفي يوم أمس أيضا الموافق 26 أيلول/سبتمبر، داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلية منزلا في قرية بدو، شمال غرب القدس المحتلة، وقتلت بدم بارد ثلاثة رجال فلسطينيين هم: أحمد زهران ومحمود حميدان وزكريا بدوان. وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي إزاحة القرية المفجوعة صنوف العذاب ومعاقبتها جماعياً، وعادت اليوم لإغلاقها، وأعلنت أنها "منطقة عسكرية مغلقة"، وألقت القبض على عدد من المدنيين.

وقبل الهجمات المميتة التي وقعت في عطلة نهاية الأسبوع، استشهد فلسطيني آخر في مدينة نابلس، التي ما زال سكانها يقفون بحزم وبسالة ضد محاولات الاستعمار الإسرائيلية غير القانونية. ففي يوم الجمعة 24 أيلول/سبتمبر، استشهد محمد علي خبيصة، البالغ من العمر 28 عاما، على يد قناص إسرائيلي أطلق عليه النار في رأسه، ليضيف عائلة أخرى إلى صفوف العوائل المفجوعة بفقد أحيائها ورضيعا آخر عمره ثمانية أشهر إلى صفوف اليتامى، وليصل بذلك عدد الفلسطينيين الذين قتلهم قوات الاحتلال الإسرائيلية في بيتا منذ آب/أغسطس إلى ثمانية أشخاص.

إن هذا الاستخدام للقوة المميتة ضد المدنيين الفلسطينيين العزل ليس الاستثناء، بل هو القاعدة والأمر المعهود منذ عقود، مما يتناقض بشكل صارخ مع ما ألح إليه نفاقاً رئيس الوزراء الإسرائيلي من تقديمهم لحياة الإنسان. فلا تتخذوا بادعاءاته. لقد حان الوقت لكي يقف المجتمع الدولي بحزم ويطالب بإنهاء الجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك انتهاكها المستمر للحق في الحياة.

وعلاوة على ذلك، وكما وثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في غضون أسبوعين فقط من هذا الشهر، من 7 إلى 20 أيلول/سبتمبر، أوقعت قوات الاحتلال الإسرائيلية ما لا يقل عن 568 جريحا فلسطينيا، من بينهم 73 طفلا، في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد جرح معظمهم خلال احتجاجات المدنيين ضد الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، ولا سيما في بيتا، التي أصيب فيها 290 شخصا في هذه الفترة. كما واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية مدهمة المناطق التي توجد بها مدارس ومستشفيات، مما تسبب مؤخرا في استنشاق 55 طالبا ومدرسا على الأقل الغاز المسيل للدموع في ست مدارس بالخليل.

وفي غضون نفس الأسبوعين، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية نحو 100 فلسطيني واحتجزتهم، وما زالت أعدادهم في ازدياد مع استمرار إسرائيل في احتجازها التعسفي وسجنها لآلاف المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم ما لا يقل عن 200 طفل، في أشجع الظروف. وفي الأسابيع الأخيرة، كثفت إسرائيل العقاب الجماعي للفلسطينيين الذين تحتجزهم، وفرضت المزيد من التدابير العقابية بعد هروب ستة فلسطينيين من سجن إسرائيلي، مما زاد من تأجيج التوترات والاضطرابات.

إننا نكرر دعواتنا إلى وضع حد للانتهاكات المنهجية التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون، بما في ذلك الإهمال الطبي والحرمان اللذين أوديا بالفعل بحياة الكثيرين، بمن فيهم حسين مسالمة، البالغ من العمر 39 عاما، الذي توفي في 23 أيلول/سبتمبر بسبب السرطان، بعد إطلاق سراحه من السجن الإسرائيلي بسبب مرضه، وكان قد ظل دون علاج لشهور وهو في الأسر. ونوجه الانتباه أيضا إلى الفلسطينيين المضربين عن الطعام احتجاجا على احتجازهم غير القانوني من قبل إسرائيل. ونكرر مطالبنا بإطلاق سراح جميع الفلسطينيين الذين تحتجزهم وتسجنهم السلطة القائمة بالاحتلال بصورة غير قانونية.

والاستماع إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي وهو يتكلم معناه الاعتقاد بأن إسرائيل هي قمة الإنسانية والليبرالية والمثالية بين البلدان، وليست مستعمرا محتلا على مدى أكثر من 54 عاما، وليست دولة التعالي العرقي على مدى أكثر من 73 عاما، حيث يحدد عرق الشخص ما إذا كان حظ وجوده هو الحظوة والأمن أم العذاب وانعدام الأمن.

فهو يتجاهل بغطرسة أبناء الشعب الفلسطيني والمعاناة التي يسببها لهم عمدا احتلال إسرائيل والفصل العنصري الذي تمارسه ضدهم بسبب هويتهم، أي كونهم فلسطينيين ومسلمين ومسيحيين لا يهودا.

وجريمتهم في نظر إسرائيل ليست إلا كونهم فلسطينيين، وبسببها يُجبرون على تحمل القمع والإذلال المستمرين والحرمان المتواصل من حقوق الإنسان الواجبة لهم ومن كرامتهم الإنسانية وأمنهم الإنساني.

والحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن هناك واقعا استعماريًا قائما على الفصل العنصري في فلسطين المحتلة، أنشأته وفرضته إسرائيل على مدى عقود بدعم وقبول ضمني من بلدان كثيرة ما زالت تقبل الذرائع والروايات الزائفة التي تقف وراء تعاليها العرقي، وما برحت تدعم احتلالها وحصارها غير القانونيين بالاسترضاء والمكافآت على جرائمها، بدلا من العقاب والمحاسبة.

إننا نؤكد من جديد أن المساءلة وحدها هي التي يمكن أن تجبر إسرائيل على وقف جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها وإنهاء احتلالها الاستعماري وسياسات الفصل العنصري التي تنتهجها. لقد حان الوقت بالنسبة لجميع الذين يؤمنون بحقوق الإنسان والنظام القائم على القواعد، للتحرك بسرعة وبشكل عملي لضمان احترام القانون الدولي بوصفه الطريق نحو إنهاء هذه اللاإنسانية ورسم الطريق لتحقيق حل عادل يمكن أن يجعل السلام والاستقرار والتعايش الإسرائيلي الفلسطيني حقيقة واقعة.

وإلى أن يحل ذلك اليوم، سنظل ندعو دون هوادة إلى حماية الشعب الفلسطيني، بما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وإلى اتخاذ تدابير المساءلة الهادفة إلى وقف انتهاكات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإلى إجبارها على الامتثال. ويجب أن يشمل ذلك اتخاذ مجلس الأمن إجراءات لتنفيذ قراراته ذات الصلة، بما فيها القرار 2334 (2016) ودعوته الصريحة الدول إلى التمييز في تعاملها بين إسرائيل والأرض التي تحتلها منذ عام 1967. ويجب أن يشمل ذلك أيضا التعجيل بتحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في سبيل محاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين ووضع حد لهذا الظلم التاريخي.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 731 رسائل، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 24 آب/أغسطس 2021 (A/ES-10/878-S/2021/748)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنًا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم